العسكرية الجوية الفلسطينية في الخالصة، «كي لا تقدّم المنطقة هدية إلى سلاح الجو الاسرائيلي» (**السفير**، ٤/١٢/١٩٨٧).

في المقابل، نشطت الاتصالات بين قياديي الفصائل الفلسطينية وحركة «أمل» وفريق المراقبين السوريين في بيروت، للجم التدهور الامني حول مخيم شاتيلا. وقد اسفرت الاتصالات عن قرار اكد ضرورة ايقاف اطلاق النار (**الهدف**، ٧/١٢/١٩٨٧)، وعدم الرد على مصادر النيران، والبدء باعادة اعمار المخيمات (**الحرية**، ١٣/١٢/١٩٨٧). وبذلك، تمّ حصر الاشتباكات، وبقيت مسألة الانسحاب من منطقة شرق صيدا مسألة معلّقة، بعدما طالب الوفد الفلسطيني الموحّد، بالتريث، وتأمين الضمانات العسكرية اللازمة، لمواجهة التهديدات الاسرائيلية غداة عملية «قبية» الجوية.

حكومة المنفى

في أثناء الانتفاضة العارمة في عدد من المدن والمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، دعت م.ت.ف. مجلس الامن الدولي إلى الانعقاد، بصورة عاجلة، للبحث في الممارسات الاسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين. ووصف عرفات الوضع في الاراضي المحتلة بأنه «انتفاضة هائلة للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال» (**الشرق الاوسط**، ١٤/١٢/١٩٨٧). وترأس عرفات اجتماعاً للجنة العليا لشؤون الارض المحتلة، بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٧، بحث خلاله في آخر المستجدات المتصلة بالانتفاضة، وتقرر دعم القرار الذي اتخذته الهيئات والمؤسسات الوطنية في الوطن المحتل، والقاضي باعلان الاضراب العام بدءاً من تاريخ ١٥/١٢/١٩٨٧ (**المصدر نفسه**، ١٥/١٢/١٩٨٧).

في الأمم المتحدة، دعا مندوب م.ت.ف. زهدي الطرزي، مجلس الامن إلى ارسال بعثة لتقصي الحقائق في الاراضي المحتلة، وضرورة اتخاذ قرار يقضي بانسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق المأهولة بالسكان، وأن تحل محلها قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، كوسيلة لتجنّب التفجير الشامل (**المصدر نفسه**، ١٨/١٢/١٩٨٧). وحدّدت م.ت.ف. مطالبها في ثلاثة، هي: الحقوق المدنية والانسانية لسكان المناطق المحتلة؛ والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني؛ والحماية الدولية للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة المحتلين (**المصدر نفسه**، ٢٠/١٢/١٩٨٧).

وقد أصدر مجلس الامن قراراً اعترف فيه بأن الضفة الغربية وقطاع غزة هما أرض فلسطينية (**المصدر نفسه**، ٢٤/١٢/١٩٨٧)؛ كذلك شجب بشدة، في قرار آخر، الممارسات الاسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين (نص القرار في «وثائق» هذا العدد، ص ١٤٤ ـ ١٤٥).

ومع تصاعد الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة، حدث تطور سياسي نوعي، على الصعيد الفلسطيني. فقد أعلنت م.ت.ف. عن أن لجنتها التنفيذية «تتدارس موضوع تشكيل حكومة في المنفى؛ وطالبت، في ضوء قرار مجلس الأمن، بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة» (**الشرق الاوسط**، ٢٤/١٢/١٩٨٧). ولقد أحدث الموقف الفلسطيني المفاجىء في شأن حكومة المنفى تغييراً في وتيرة الحسابات السياسية القائمة، وفتح الباب للاجتهادات في التعامل معه: ففي حين اعتبره البعض «مجرد تلويح» ليس الا، اعتبره البعض الآخر ـ متسلحاً بتطورات الانتفاضة ـ موضوعاً مفتوحاً، وقابلاً للمزيد من الاحتمالات المرتقبة.

سميح شبيب